مجلة الدراسات القانونية المقارنة
المجلد 06 / العــدد: 01 (2020)، ص.ص.53-70. ISSN:2478-0022 EISSN:2600-6154

الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها

Illegal migration and mechanisms to combat it

د.زروق العربي
larbi zerrouk
أستاذ محاضرأ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف
Faculty of Law and Political Science, Hassiba Ben Bouali University, Chlef
larbi-zerrouk02@hotmail.fr

تاريخ إرسال المقال: 2019/08/31 تاريخ القبول: 2020/06/11 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص:

تتجلى دراسة موضوع هذا البحث حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في وقتنا الراهن باعتبارها من أهم القضايا المعقدة التي أصبحت تكتسي طابعا عالميا وإجراميا مما دفعت الكثير من الدول سواء كانت المصدرة لهذه الآفة والمستقبلة لها أن تعكف على دراسة حلولها لإيجاد حلا أو مخرجا والبحث عن آليات لمواجهتها على مستوى التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وعن الأساليب العملية الناجعة للقضاء عليها أو الحد من أثارها وذلك عن طريق تضافر جهود كل الدول سواء المعنية بها أو غير المعنية بها نظرا لخطورة تأثيرها على المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

ومن النتائج المتوصل إليها أن ظاهرة الهجرة هي ظاهرة عالمية وغير شرعية وتعتبر من أهم الظواهر التي تحتل مكانة بارزة على مستوى المجتمع سواء كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي الأمر الذي استلزم غالبية الدول على الاهتمام بها و التركيز عليها في تشريعاتها سواء كانت منها العامة أو الخاصة وذلك نظرا لخطورتها وأبعادها السلبية على مستوى كل المجالات.

كلمات مفتاحية:

الهجرة غير الشرعية؛ الاغتراب الاجتماعي؛ الأشخاص؛ متاجرة المخدرات؛ الوسائل التكنولوجية والإعلامية.

Abstract

The study of the subject of this research on the phenomenon of illegal immigration today is manifested as one of the most complex issues that has become global and criminal, which has prompted many countries, whether the exporter of this scourge and the future, to study their solutions to find a solution or a way out and to look for Mechanisms to address them at the level of national legislation and international conventions, and on practical and effective methods to eliminate them or reduce their

Email: larbi-zerrouk02@hotmail.fr **المؤلف المرسل: زروق العربي**

effects by joining the efforts of all states, whether concerned or not, due to the serious impact on the economic, social, political and cultural spheres.

One of the findings is that the phenomenon of migration is a global and illegal phenomenon and is considered one of the most important phenomena that occupy a prominent position at the level of society, whether internal or external, which has necessitated the majority of countries to pay attention to it and focus on it in its legislation, whether public or Special due to its seriousness and negative dimensions in all areas.

***Keywords**: illegal immigration; social alienation; persons; drug trafficking; Media and technological means.*

مقدمة:

في العصور القديمة عرف الإنسان الهجرة والتهجير لأسباب مختلفة كان أهمها الكوارث الطبيعية والبيئية وبدرجة أقل- الحروب- فقد كان الجفاف أو الزلازل أو ما شبه من حوادث طبيعية سببا لهجرة جماعية لجماعات من ارض مصابة إلى ارض أمنة أو خصبة مواتية لتوطين جديد للجماعة[1].

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أحد الطرق التي يعمد إليها الفرد للهروب من مجتمعه إلى مجتمع أخر يحظى فيه بميزات اقتصادية واجتماعية وحتى أمنية فهي تشكل نوع من الانسحاب والتمرد والرفض على المجتمع الأصلي حيث أصبحت أكثر تفاقما وانتشارا متخذة عدة طرق وأشكال[2].

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في وقتنا الراهن من أهم القضايا الشائكة والمعقدة حيث تشكل معضلة بالغة الاهتمام سواء من طرف المجتمع الدولي أو الدول التي تمثل مصدرا للمهاجرين وخاصة الدول المستقبلة لهم حيث أصبحت تكتسي طابعا عالميا وإجراميا نظرا لخطورتها كمتاجرة المخدرات والأسلحة.كما أنها بدأت تتفاقم بشكل واسع وذلك نتيجة تطور تكنولوجيات وسائل الاتصال والنقل وضعف مراقبة الحدود والنزاعات العرقية والنزوح الجماعي مما دفعت العديد من الناس للجوء إلى هذه الوسيلة للبحث عن حياة أفضل والاستقرار في بلدان أجنبية خاصة منها الأوروبية الأمر الذي شجع بروز أنواع مختلفة من الهجرة هذا ما أدى إلى ظهور تنظيمات إجرامية مختصة في هذا المجال تعرف بشبكات الهجرة السرية من مهامها تنظيم وتسهيل عبور مجموعة من المهاجرين السريين من بلد إلى بلد آخر مقابل مبالغ مالية وأحيانا مقابل بعض الأشياء الأخرى كالمتاجرة بأعضاء البشرية.

فالهجرة غير الشرعية ظاهرة مقلقة على المستويين الداخلي والخارجي تستوجب معالجة جذرية سريعة للأسباب المؤدية لها[3] لذلك نجد أن هذه الآفة قد مست العديد من دول العالم[4].

ويساهم الموقع الجغرافي المتميز للجزائر في تسهيل عملية إنتقال المرشحين للهجرة غير الشرعية، وذلك بحكم قربها من أوروبا خاصة بعد حادثة مليلية 2005، الأمر الذي فتح للمهاجرين غير الشرعيين واجهتين، الواجهة الشرقية نحو إيطاليا والواجهة الغربية نحو إسبانيا، لتشمل بعد ذلك كافة الشريط الساحلي للجزائر، خاصة بعد تطور أجهزة ووسائل الإبحار وشبكات التهريب[5].

كما أن الحديث عن ظاهرة الهجرة أصبح موضوعا متشعب يحظى باهتمام كبير لدى المسؤولين السياسيين و التشريع والفقه القانوني والقضاء والباحثين وكذلك الصحافيين عن طريق مقالاتهم وندواتهم وملتقياتهم بهدف الوصول لإيجاد حلا ومخرجا لهذه الظاهرة وللتصدي لها إلا أنه لازال قيد البحث والدراسات نظرا لانعكاساته الخطيرة على كل الأصعدة الأمر الذي حال دون إيجاد حلولا كافية وجذرية لاستئصالها.

هذا ما دفعنا إلى محاولة البحث عن الأسباب والدوافع الحقيقية المؤدية إلى هذه الظاهرة وان كانت تتصدرها الأسباب الاقتصادية للبلدان المصدرة للمهاجرين نظرا لقلة فرص العمل ولافتقارها للبرامج التنموية وتفشي ظاهرة البطالة وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين ومن جهة أخرى محاولة البحث لإيجاد الطرق والآليات لمواجهتها والحد جذريا من هذه الظاهرة بهدف التقليص من انعكاساتها السلبية سواء على الدول النامية أو الدول المتقدمة.

وبناء على ما تقدم ولمعالجة هذه الظاهرة يستوجب علينا الإجابة على بعض الإشكالات تتعلق بالبحث عن الأسباب والدوافع الحقيقية المؤدية إلى تفشي هذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة حيث أصبحت تمس كيانات الدول وتأثيرها بظاهرة العولمة بكل جوانبها محاولة منا البحث من جهة أخرى عن إيجاد آليات لمواجهتها والبحث عن معرفة انعكاسات هذه الظاهرة على الدول النامية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك بالنسبة لدول المتقدمة المستقطبة لهذه الظاهرة وكيفية التصدي لها عن طريق بإيجاد طرق للوصول إلى خلق نوع من التعاون بين الدول المصدرة والدول المستقطبة وذلك للحفاظ على العلاقات بين هذه الدول في كل مجالاتها.

كما نحاول أن نعرج على موقف المشرع الجزائري في معالجة هذه الظاهرة من الناحية القانونية والتنظيمية بنصوص خاصة على غرار التشريعات المتعلقة بالمخدرات والفساد والمتاجرة بالأعضاء البشرية مع تقديم بعض الحلول والاقتراحات العملية بهدف الوصول للحد والقضاء على هذه الظاهرة التي لا زالت تتفاقم رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدول نظرا لتعقيدها والمخاطر التي تحملها سواء بالنسبة للفرد أو الدولة.

وبناء على هذه التساؤلات السالفة الذكر نطرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي:

إلى أي مدى توصلت الجهود الوطنية والدولية للحد من تفاقم هذه الظاهرة ؟وماهي الآليات الكفيلة لتحقيق وضمان الأهداف المرجوة من هذه الجهود؟

ومن خلال هذه الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

-ظاهرة الهجرة ظاهرة غير شرعية.

-ظاهرة الهجرة ظاهرة عالمية.

-ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت في وقتنا الراهن تحتل مكانة بارزة على مستوى المجتمع.

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يهتم بالحقائق العلمية ووصفها،بالإضافة إلى المنهج التحليلي، وذلك من خلال استقراء النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية وتحليلها.

ومن أجل الإلمام بكافة هذه الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة ومعالجتها حاولنا تقسيم هذا البحث إلى محورين نتناول في المحور الأول المفاهيم العامة حول ظاهرة غير الشرعية من خلال بيان مفهومها وأسبابها وانعكاساتها أما المحور الثاني سنتطرق فيه إلى آليات مكافحة هذه الظاهرة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والسردي.

وأخيرا سننهي معالجة هذا البحث باستخلاص بعض النتائج الناتجة عن هذه الظاهرة بتقديم بعض الاقتراحات العملية للمساهمة في إثراء هذا الموضوع ودراسة هذه الظاهرة التي ما فتئت أن تتوسع بشكل مذهل وتنخر المجتمعات الحديثة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

أولا: مفهوم الهجرة غير الشرعية

أ-المقصود بالهجرة غير الشرعية وصورها

1-تعريف الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي كل :" حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود البرية أو البحرية خارج ما يسمح به القانون".

وتتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية، وتعني العبور غير القانوني للحدود، دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة وتتم خلسة عن السلطات[6]

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية شائع عند الشباب العربي بمصطلح "الحراقة " والذي يقصد به في دول المغرب العربي :"حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال للخروج من البلاد و ذلك لوضع حد المشاكل التي يتخبطون فيها".[7]

وقد عرفها المشرع الجزائري بتعريف يرتبط ومنفذها بقوله:"هو كل جزائري أو أجنبي يغادر التراب الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية وذلك بانتحال هوية أو استعمال وثائق مزورة أو أية وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالاجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول وتطبيق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر المنافذ أو أماكن غير مراكز الحدود[8].

2- صور الهجرة غير الشرعية

هناك نوعان من الهجرة غير الشرعية ، لدينا الهجرة السرية إلى داخل البلاد والثانية إلى خارج البلاد.

الهجرة غير الشرعية إلى داخل البلاد:

أصبحت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي نقطة عبور ومقصدا لأفواج من الأجانب الأفارقة والمغاربة والآسيويين والعرب، بل أصبحت تحتضن قبائل من المهاجرين الذين يتسللون عبر المنافذ الحدودية مستعملين في ذلك طرقا ووسائل

مختلفة، حيث وجدت مجالا خصبا لتحركها ومرورا بولايات الجنوب الكبير وخاصة ولاية إليزي وتمنراست وأدرار وبعض المناطق الغربية كولاية مغنية [9].

- **الهجرة غير الشرعية إلى خارج البلاد :**

إن الجزائر كغيرها من الدول شهدت موجة جديدة وظاهرة غريبة اشتدت حدتها في العشرية الأخيرة خاصة مع سنوات العنف والإرهاب الذي مرت به الجزائر وهذا ما جعل الشباب يجازفون ويغامرون بحياتم باتخاذهم قرار الهجرة نحو الخارج هروباً من الأوضاع الأمنية والاجتماعية المزرية في بلادهم، ولذلك سمي هذا النمط بالهجرة السرية من الداخل إلى الخارج أي أنها تخص أفراد ومواطني الدولة الجزائرية الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية نحو الخارج أو إلى بلدان أخرى.[10]

ب- منافذ الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجزائرية

إن المهاجرين الأجانب لحدودنا بطريقة غير قانونية يتخذون من الحدود البرية أفضل منفذ للوصول إلى الدول الأوروبية، في حين نجد إن الشباب الجزائري يستعمل بالإضافة إلى المنفذ الأول الحدود البحرية أيضا كسبيل للوصول إلى مبتغاهم ، إما على المستوى الحدود الجوية غالبا ما تكون محاولات العبور باستعمال وثائق أو تأشيرات مزورة .

1-الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البرية

إن طول حدودنا البرية والموقع الجغرافي للجزائر جعل منها محطة لأنظار المهاجرين الدول المجاورة، فبالنسبة لحدودنا الشمالية الشرقية والغربية فتنحصر ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الرعايا التونسيين والمغاربة ،أما المناطق الجنوبية والتي تتصدرها ولايات تمنراست ، إليزي ، أدرار من حيث العدد المهاجرين السريين القادمين من البلدان المجاورة (المالي ، النيجر ، غانا ، موريتانيا ، نيجيريا) الذين يعتبرونها محطات عبور للتوجه بعدها الى ولايات الشمال ثم اروبا بحثا عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية وتعتبر الحدود البرية من أكثر الطرق استعمالا للتسلل بالنظر إما لشساعتها أو لانعدام قوات الأمن والحراسة وضعف مراقبة الحدود.

2- الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البحرية

ظهر في الفترة الأخيرة مسلك بحري جديد استعمل فيه قوارب تم رصدها على مشارف المدن الساحلية للغرب الجزائري من قبل الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة الغير الشرعية، و يلاحظ أن المهاجرين السريين يكونون أفواجا، يشتركون في شراء قوارب مجهزة بوسائل حديثة(G.P.S) وصهاريج البنزين لضمان العبور، أو يقومون بسرقة قوارب من الموانئ غير المحروسة، ثم يبحرون باتجاه " ألميريا" بإسبانيا .

وحسب الدراسة التي أجراها مركز دراسات اللاجئين سنة 2006 ، أن المهاجرين الذين يعبرون منطقة البحر الأبيض المتوسط هم ضحايا الاتجار بالبشر، وقد نشطت حركة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الفقيرة ، وتطور هذا النشاط خلال العقدين الأخيرين الذي شهد تزايدا مذهلا في عدد الأشخاص الذين يبحثون عن فرص للعمل وحاولوا عبور البحر المتوسط بوسائل نقل غير مأمونة، وغالبا ما كانت هذه المحاولات محفوفة بالمخاطر. وتقوم بالتهريب البشري

عصابات دولية منظمة تظم أشخاصا من ذوي الخبرة والتجربة وبعضهم من النساء والأطفال الذين يقعون ضحايا للاستغلال وإساءة المعاملة مدى الحياة.

إن فرق الشرطة الحدود البحرية تواجه صعوبات كبيرة في التعامل مع هذه الفئة من المهاجرين و ذلك لكثرة الأشخاص الذين يحاولون الهروب بهذه الطريقة .

3-الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجوية

إن الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجوية بالمطارات قليلة جدا إن لم تكن منعدمة، حيث أن الحل الوحيد هو تزوير الوثائق، وبعد التطور الحاصل في الوسائل التكنولوجية الحديثة وتشديد المراقبة على مستوى المطارات حفاظا على سلامة المسافرين خاصة بعد أحداث إختطاف الطائرة الفرنسية سنة 1994 أضحت الهجرة غير الشرعية عبر هذا المنفذ صعبة[11].

ثانيا:أسباب الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها

أ-الأسباب الهجرة غير الشرعية

الجزائر كغيرها من الدول شاهدت ظاهرة غريبة في العشرية الأخيرة وهي الهجرة غير الشرعية التي تؤكد إن لهذه الظاهرة عوامل مساعدة على الانتشار وتفشيها بين الشباب إذ جعلت الكثير من الشباب في المجتمع الجزائري يغامرون نحو المجهول كما أن الدراسات الحديثة لدوافع هذه الظاهرة توصلت إلى تحديد مجموعة من الأسباب التي تحفز للهجرة غير الشرعية وكانت عنصرا في تفشيها نذكر البعض منها:

1-الأسباب السياسية

تعاني أغلبية الدول العربية من حالة عدم الاستقرار السياسي ، وضعف المشاركة السياسية، وشيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد، وتعدد الحروب الإقليمية ، لهذا باتت الدول الأوروبية تنظر للهجرة القادمة من هذه الدول على أنها عبء عليها لارتباطها بالمسائل الأمنية ، فعدم الاستقرار الناجم على الحروب الأهلية والدولية أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعات أو أفراد سواء بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة إلى أخرى أكثر أمنا.

هذا ما حدث مع هجرة عدد لا بأس به من الجزائريين خلال العشرية السوداء أو الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، كما أن فشل الأحزاب السياسية زادت من تخلف المجتمع لعدم قدرتها على تقديم برامج تتحقق فيها آمال الشباب بالخروج من البطالة والمشاكل المصاحبة لها [12].

2-الأسباب الاقتصادية

ارتبط الاستقلال الاقتصادي للجزائر، باعتماد سياسة تنموية شاملة، كان الهدف منها إحداث تغيير عميق في البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وذلك بالقضاء على البطالة وإعادة توزيع الدخل الوطني وتغيير الأنماط السلوكية التقليدية.إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت في 1986 كشفت عيوب السياسة الاقتصادية المنتهجة ولاحظ الباحثون أن الاضطرابات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري في مراحل مختلفة كان سببها :

– تجاهل القيم الثقافية المحلية في إعداد و تنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية.

– انعدام تصور شامل و منسجم لمشاكل الهوية الثقافية و الاعتقاد بأن الاقتصاد كفيل بتعويض النقص الثقافي .

– إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية على عكس مشاركته الجماعية في تحرير البلاد و استرجاع السيادة الوطنية.

– غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية، جعل الاقتصاد الوطني جسد بدون روح، خاصة وأن هذا الاقتصاد بني على أساس فكر غربي.

– ازدياد الوضع تأزما بسبب الشروط المجحفة التي فرضتها سياسة الخصخصة التي أدت غلى غلق المؤسسات وتسريح آلاف العمال، وهي المشكلة التي طفحت إلى السطح حيث قدرت نسبة البطالة حسب إحصائية أعدها المجلس الاقتصادي والإجتماعي ب:23.8 %[13].

– تدفق ريوع النفط سمح بالزيادة في الاستهلاك الكمالي لشرائح اجتماعية محددة، بينما ظلت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني عدم إشباع الحاجات الأساسية للحياة، وازدادت المعاناة بشروع الدولة في تنفيذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وكانت آثارها واضحة على الفئات الدنيا من المجتمع سواء تلك القاطنة في الأرياف أو في المدن ،لذلك شعر الفرد الجزائري بعدم توافر المساواة في توزيع الثروة الوطنية.

– إن العملية التوزيعية للثروة الوطنية ارتبطت بالعديد من المشكلات التي عرفها المجتمع الجزائري عبر مراحل مختلفة،والواقع عندما يتضاعف عدد الحاصلين على الشهادات الجامعية وشهادات التكوين المتخصص، وتعجز مؤسسات المجتمع عن استيعاب هذا العدد الهائل من الشباب وتحقيق حد أدنى من طموحاتهم، وعندما تعجز المؤسسات في تسيير تدفق السكان من الأرياف نحو المدن، فان المهاجرين سوف يعانون الفقر المدقع ويشعرون بالبؤس والقهر والشقاء...هذا ما يؤدي إلى الزيادة في الإحباط الفردي والسخط الجماعي، وبالتالي تصبح للفرد مظهرا من مظاهر التخلص من هذه الوضعية المزرية وتعد ملجئا ومتنفسا وحيدا له للخروج منها.

كما أن ظاهرة العولمة أثرت على الدول النامية وسببت لها أزمات في ركود اقتصادها بسبب المديونية الخانقة والشروط التعجيزية التي فرضتها المؤسسات العالمية المالية عليها مع توسع العالمي لقوى السوق الذي جاءت به العولمة مما جعلت البلدان النامية تعاني من تفاقم البطالة والفقر وعدم المساواة.كما أثرت الشركات متعددة الجنسية التي أفرزتها هذه العولمة والتي جعلت منها أقطاب اقتصادية قوية وبالتاي تفوقت على اقتصادية بعض الدول النامية وبالتالي ما جعلها تلعب دورا في أضعاف اقتصاد هذه الدول أن لم نقل المساس بسيادتها.

3–الأسباب اجتماعية

إن التحولات العميقة التي عرفتها البلاد ابتداء من نهاية عقد الثمانينات تركت اثأر سلبية لم يعرف المجتمع الجزائري مثيلا لها و لم يألفها من قبل إذ ظهرت عدة ظواهر اجتماعية يمكن حصرها فيما يلي :

– حالة الفقر المدقع حيث يشير تقرير تم اعداده من طرف الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى أنّ عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قفز إلى 15 مليون أي حوالي 38 % من الجزائريين، بعد أن كانت سنة 2014 ب:24 %

وهذا ما ئؤكد تدهور الوضعية الإجتماعية للجزائريين الذين أصبحوا غير قادرين على إقتناء أساسيات الحياةهو ما يعني أن نسبة عالية من البشر في مجتمعات الجنوب لا تجد ما يشبع حاجتها الأساسية، الأمر الذي يدفعها إلى محاولة الهجرة من المجتمع.[14]

– أزمة السكن الحادة وهذا بسبب سوء التسيير الذي تتحكم فيها البيروقراطية

4–الأسباب الثقافية

كان للإعلام والعولمة دور كبير في تأجيج ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تعد وسائل الإعلام والاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي حافزا للشباب الذي أنهكته ظروفه لتحقيق الأمل المنشود، كما سعت شبكات التهريب لاستغلال التقدم الظذي أحرزته وسائل الإتصال في الوصول لعقول الشباب وتسميمهم بالأفكار الهدامة بغية تحقيق الربح على أساس الإنسانية[15].

ب–الانعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية

1–الآثار الاجتماعية

تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تغيير التركيبة الإجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ من خلال انتقال الشباب إلى المهجر، كما ينجر عنها أيضا الانحلال الأخلاقي في المجتمع نتيجة الخروج على القانون والإنظمام إلى جماعات الإجرام من مخدرات وسلاح وغيرها، كما تهدد الجماعات المنظمة القائمة على التهجير غير الشرعي للمهاجرين سيادة الدولة ونسيجها الإجتماعي[16].

2–الآثار الاقتصادية

تؤدي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى انتشار الجرائم الاقتصادية كتبييض الأموال من قبل شركات تهريب البشر، فضلا عن عمليات تزوير الوثائق والأوراق المالية، وبهذا تدرج شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعيين ضمن قائمة الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تصدى لها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والذي صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 418/03 المؤرخ في 09نوفمبر 2003 [17].

3–الآثار الصحية

إن قدوم أعداد من المهاجرين السريين وما يحملون من أمراض متعددة ومستعصية في أوساط البعض منهم كمرض السيدا والأمراض الجنسية المختلفة أصبح يشكل خطرا على صحة أفراد المجتمع، وتجدر الإشارة أن اعلي نسبة من المصابين بهذا الداء القاتل على المستوى الوطني.

4–الآثار الأمنية والسياسية

إن الوجود غير الشرعي وغير المتحكم فيه للأجانب أصبح مصدر التهديدات التي تمس بالأمن بصفة عامة، فقد تم ضبط شبكات متخصصة في احتراف التزوير واستعماله، المتاجرة في المخدرات وامتهان الدعارة وتسلل الأجانب قصد التجسس، هذا الطابع يكون مستعملا من طرف قوات الأجنبية خاصة فرنسا لخلق توترات محلية تساعدها على التدخل في

شؤونها الداخلية،ولم تقتصر هذه التداعيات على المتجهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بل شملت بقية البلاد المستقبلة للهجرة وخصوصا أوروبا.[18]

وفي الجزائر كغيرها من الدول ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجرائم أخرى كتزوير جوازات السفر والوثائق والعملات والإرهاب والجريمة المنظمة، الأمر الذي يتطلب وجود تنسيق بين بلدان ضفتي المتوسط والدول الأوروبية خاصة في ظل وجود جرائم أخرى تلحق ضررا بأمن واقتصاد الجزائر كالتهريب والاحتيال[19].

المحور الثاني: آليات مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعية ظاهرة دولية تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمعات على مختلف الأصعدة سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي ولذا وجب التصدي لهذه الظاهرة واستئصال جذورها وهذا لا يكون إلا باتخاذ مجموعة من الإجراءات الردعية للحد من هذه الظاهرة.

أولا:على المستوى الداخلي

إن الإخلال بالأمن في أي دولة، تتعدى أثاره بالضرورة إلى الإخلال باستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقدرتها العسكرية مما يؤثر على جهودها من اجل الاستقرار التنمية ومجابهة التحديات التي تواجهها والجزائر من بين الدول التي سخرت أجهزتها الأمنية بمختلف أصنافها وأعدت كل الوسائل المختلفة لمواجهة هذه الظاهرة كحراسة الحدود والسواحل كما أعدت هذه أجهزة خصيصا لمكافحتها وقسمت إلى مجموعات لكل واحد منها مهاما خاصة بها.

أ- مجموعة حرس الحدود

إن هذه المصلحة تخضع لسلطة قيادة الدرك الوطني وهي متواجدة على طول الساحل الشريط الحدودي توكل لها مهمة حراسة الحدود الجزائرية ضد أي محاولة تمس بأمن الدولة.

ب- حراسة السواحل

هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني، البحرية تنحصر مهمتهم في المحافظة والمراقبة الحدود البحرية التي تبلغ طولها 1200كيلو مترو التي وضعت تحت حماية هذه الهيئة بمقتضى القانون رقم 98-05 المؤرخ في : 25-06-1998 ، هذه الوحدات مدعمة بتواجد حراس لمراقبة المرور البحري خاصة في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.

ج- شرطة الحدود

المهام الرئيسية الموكلة لفرق الشرطة الحدود سواء كانت برية أو بحرية أو جوية هي ضمان أمن المنشآت المتواجدة داخل الحيز المحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية باعتبارها فعل غير مشروع ، حيث تقوم شرطة الحدود بتوقيف العديد من المهاجرين غير الشرعيين واقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية للتحقيق معهم وتشخيص هويتهم والتعرف على الوسائل المستعملة في الهجرة، ليتم اقتيادهم فيما بعد على العدالة[20]

وفي إطار مواجهة هذه الهجرة غير الشرعية لا بد من :

- إحصاء جميع المنافذ المعتادة لتسلل مع ضرورة تعزيزها بتشكيلة أمنية مناسبة .

- فتح قنوات اتصال ومساعدة مع مختلف المصالح المتخصصة في مكافحة التزوير واستعمال المزور .
- توفير الوسائل البشرية والمادية لفرق شرطة الحدود .
- وضع سياسة أمنية محكمة و إجراءات احترازية لحماية حدود الدولة وفق دراسة ميدانية فاعلة .
- تبادل المعلومات بين المصالح المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

ولذلك تشدد التشريعات الحديثة على توقيع العقاب وتنص على توسيع مجال الأفعال التي تعتبر الهجرة السرية جريمة. ويعاقب القانون الأشخاص الذين كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات الهجرة السرية، أو الأشخاص المساعدين، سواء بالإرشاد أو تسهيل العبور إلى الدول، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم، و توفير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها.

حيث أصبحت الهجرة السرية حسب طبيعتها القانونية تصنف بأنها جريمة يعاقب عليها القانون طبقا القانون الجنائي رقم 09-01 الذي جعل المهاجرين السريين أو ما يسمى ***بالحراقة*** يعاقبون بالسجن لمدة قد تصل ستة أشهر. ونصت المادة 303 مكرر 30 "يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو أشخاص من اجل الحصول بصور مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى ، ويعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات و بغرامة مالية قدرها 300.000 إلى 500.000 دج كما نص القانون على عقوبات أقصى للمتورطين في متاجرة بالبشر أو مساعدة شبكات الهجرة حيث قد تبلغ العقوبة عشر سنوات سجنا في أسوأ الحالات طبقا للمادة 303 مكرر 31[21].

- خول المشرع المؤسسات القضائية المتخصصة صلاحيات واسعة لمحاربة هذه الظاهرة.

ثانيا: مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الخارجي

تعتبر هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة، قدم الإنسان، حيث كانت الظروف الاجتماعية والمناخية تفرض علية الانتقال المستمر من مكان لآخر، فالمجاعة، والفقر، والزلازل والفيضانات، وانتشار الأمراض، والحروب، وبالأخص الحروب الأهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق وأخرى ..

لقد لعبت المنظمة الدولية للهجرة دورا فعالا في تقديم المساعدات للحد من هذه الظاهرة وذلك بإنشاء مرصد لجمع المعطيات المحددة لميكانيزمات الهجرة غير الشرعية.

تعتبر الضغوط الأمريكية على الجانب الأوروبي لكي يتصدى للهجرة غير المشروعة العامل الثاني ، والتي ارتفعت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وذلك لأن الولايات المتحدة ما تزال تتهم دول الإتحاد الأوروبي بأنها تحتضن أوكار الإرهاب وتسمح للإرهابيين بحرية الحركة ومنحهم حق اللجوء السياسي.

كما يرتبط العامل الثالث بإنتاج الهجرة غير المشروعة لنتائج سلبية عديدة ، من هذه النتائج اتجاه المهاجرين من خلال الهجرة إلى السكن في الأحياء المتخلفة والفقيرة ، حيث نجدهم ينضمون عادة إلى ذويهم من الجنسية نفسها أو من مجتمعات الجنوب ،ومن ثم فهم يعيشون في هذه المناطق في حدود معيشة متدنية . كما أن غالبية المهاجرين يكونون في الغالب ذوي

مستويات اجتماعية وتعليمية واقتصادية متدنية ، أو من ثقافات مختلفة وبذلك فلا يكونون قادرين على الاندماج الاجتماعي بينهم .

سعي الإتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات مشتركة تقوم على جوار طيب ودعم الرخاء والاقتصاد مع الدول المصدرة للهجرة ، وقد حدد الإتحاد الأوروبي لنفسه أهدافا عديدة منها :

– إقامة منطقة مشتركة من السلام والاستقرار من خلال شراكات سياسية وأمنية .

– خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكات اقتصادية ومالية .

– دعم التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية .

– الارتقاء بالقيم الجوهرية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من ضمنها حقوق الإنسان والديمقراطية.

واستجابة لهذه التوجهات الأوروبية بدأت تبرز بعض مظاهر التعاون من قبل دولة كالمغرب على سبيل المثال بتأكيده على أن إشكالية الهجرة غير المنتظمة تتجاوز حدود الدول ولا يمكن معالجتها بعمل دولة واحدة بل في إطار شراكة شمولية مسؤولية وتطوعية .

– ضرورة اتجاه الإتحاد الأوروبي إلى التعاون مع الدول المصدرة للهجرة باعتبار أن ذلك يصب في الوسائل غير المباشرة لمكافحة الهجرات المتزايدة ، ذلك أن مساعدة الدول على محاربة الفقر ، واحترام حقوق الإنسان ، ونشر الديمقراطية سيساهم في تقلص عدد المهاجرين الخارجين منها ، على أن تراعي ضرورة أن تنبع السياسات التنموية من احتياجات ومتطلبات المجتمعات في الدول النامية وليس فقط بالنظر إلى متطلبات سوق العمل الأوروبي .

–تشديد إجراءات الهجرة غير المشروعة إلى دول الإتحاد الأوروبي ، مثال على ذلك " إذا طلب شخص اللجوء السياسي بسبب التمييز السياسي ضده فإنه عليه أن يقدم مستندات تفيد ذلك ، على أن تكون صادرة من الأشخاص اللذين قاموا بالتمييز ضده "

–ضبط قائمة المهاجر يين ووضعهم في معسكرات تمهيدا لترحيلهم إلى دولهم.

– أهمية دمج اللاجئين في المجتمعات الأوروبية ، فقد عملت دول الإتحاد الأوروبي باتجاه الوصول إلى تشريع يتولى في مقابل ذلك حماية حقوق اللاجئين ، حيث يمنح اللاجئ الحق في التصدي لرفض طلب لجوئه وهذا في إ طار الحماية الدولية التي تقررها المواثيق والاتفاقيات الدولية .

– اتجاه بعض دول الإتحاد الأوروبي لاعتماد سياسات تهدف إلى زيادة معدلات الإنجاب حتى يمكنها الاستغناء عن العمالة المهاجرة إليها وخاصة عمالة الهجرة غير المشروعة .

وقد قدر حجم الظاهرة في بعض دول شمال إفريقيا حيث يصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرًا للطبيعة غير الرسمية لهذه الظاهرة، وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين، وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10 – 15% من عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم – حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة – حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية؛ فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون فرد.

وتضاعف عدد المهاجرين في اسبانيا عدة مرات بين 1996 و2006 ليرتفع من 500 ألف إلى نحو 4,5 ملايين مهاجر من بين 45 مليون ساكن في اسبانيا. واسبانيا بين أكثر الدول الأوروبية تأثرا بظاهرة الهجرة غير الشرعية.واسبانيا التي وقعت مع سبع دول من غرب إفريقيا سعيا إلى القضاء على هذه الظاهرة طردت 55 إلف و938 مهاجرا غير شرعي في 2007 بارتفاع بنسبة 6% عن عدد المطرودين في 2006 بحسب حصيلة لوزارة الداخلية الاسبانية وبحسب حصيلة أخيرة أعدتها وزارة الداخلية الايطالية فان 16482 مهاجرا غير شرعي وصلوا إلى السواحل الايطالية في 2007 وهو عدد اقل من ذلك المسجل في 2006 والبالغ 20927 شخصا.

كما تفيد الإحصائيات الأخيرة في الجزائر أن حراس السواحل للقوات البحرية قد أجهضت عدة محاولات الغير الشرعية لحوالي 1500 شخص لسنة 2015 فقط وهذا على لسان الأمين الوطني للرابطة الجزائرية لدفاع عن حقوق الإنسان رغم إن الإحصائيات الحقيقية تفوق هذا العدد كما انه عدد كبير منها قد تمكن من بلوغ الضفة الأخرى منهم 970 ألف شخص ومنهم 180 ألف شخص إلى اروبا لسنة 2016 [22]مع فقدان الجزء الأكبر منهم في وسط البحر وذلك بناءا على إحصائيات الناتجة عن الملتقى الدولي للهجرة الغير الشرعية المنظم من طرف مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية التي احتضنته الجامعة الإفريقية في أدرار[23].

وتجدر الإشارة بأن الجهود التي قدمتها مختلف المنظمات الدولية في تقديم المساعدات للحد من ظاهرة الهجرة الغير الشرعية التي هدفها زعزعت استقرار المجتمعات على مختلف الأصعدة مما دفع القانون الدولي إلى وضع إستراتيجية محكمة للتصدي و المواجهة لإبطال مفعولها و استئصال جذورها و هذا لا يأتي إلا بتضافر و تعاون حكومات الدول المصدرة للمهاجرين و حكومات دول المقصد عن طريق إبرام معاهدات دولية وإقليمية ومن بينها:

– بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة).

اعتمد هذا البروتوكول وعرض للتوقيع والتصديق عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة و العشرين بتاريخ 15-11-2000، و تشير الأحكام البروتوكول في المادة 2 لأغراض هذا البروتوكول و هي منع و مكافحة تهريب المهاجرين، و كذلك تعزيز التعاون بين دول الأطراف و تحقيقا لتلك الغاية مع حماية حقوق المهاجر من المهربين.[24]

– اتفاقية شينغن:

تم التوقيع على اتفاقية شينغن في لوكسمبورغ عام 1975 **من طرف** 30 دولة معظمها من دول الاتحاد الأوروبي، و دول اخرى غير الأعضاء و يرجع الهدف من توقيع هذه الاتفاقية الى تنامي تحقيق حلم الوحدة الأوروبية و ظهور الحاجة إلى إزالة الحدود وتنظيم حركة مرور السيارات و المواطنين بين الدول المجاورة، وتوجب هذه الاتفاقية أن تبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية و الأمنية مع بعضها بما يسمى نظام شينغن المعلوماتي و هو ما يعني سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة من دول الاتحاد.[25]

– الاتفاقيات الثنائية بين الدول:

إن تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية أدت إلى اللجوء الدول الديبلوماسية الثنائية في العلاقات الدولية، حيث أصبحت الدول النامية تبحث قضاياها مع الدول المتقدمة على أساس الثنائي، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم و هي ما تسمى عملية إعادة التوطين و تقدم العديد من المزايا للدول المصدرة للاجئين أو المهاجرين أنفسهم مثل أنشاء مراكز للتدريب لإعادة تأهيل المهاجرين العائدين و تقديم اعانات اقتصادية سواء للدولة لإتاحة فرص تشغيل لهؤلاء العائدين انفسهم و تخصيص عدد من فرص العمل للهجرة النظامية للعمالة في هذه الدول (اتفاقية بين إيطاليا و مصر، اتفاقية بين إيطاليا و الجزائر، اتفاقية بين إيطاليا و ليبيا، اتفاقية بين اسبانيا و المغرب) [26].

– دور المنظمات و اللجان الدولية:

ازداد دور المنظمات في التعامل مع الهجرة غير الشرعية على المستوى الدولي أو في شكل مبادرات عالمية، وهناك العديد من المنظمات الدولية التي تولي عناية للمهاجرين إلا أننا نرى أن **منظمة العمل الدولية** اهتمت بمتابعة الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها حقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم، و في سبيل حماية هذه الحقوق قامت المنظمة بوضع العديد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية (اتفاقية رقم 97 لسنة 1949 بالهجرة من أجل العمل، اتفاقية رقم 143 لسنة 1975 المتعلقة بالهجرة في ظروف تعسفية و المساواة في المعاملة، اتفاقية رقم 105 لسنة 1965 الخاصة بالقضاء على العمل الجبري ، اتفاقية رقم 189 المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المنزليين) و كذلك اهتمت بقضايا الهجرة من خلال نشاطات مقررها الذي يقدم مساعدة تقنية و قانونية للدول و تقييم سياساتها و ادارتها من اجل ترقية الحد الأدنى من المعايير و صيانة البرامج من أجل حماية الحقوق و الكرامة الانسانية. [27]

و كذلك نرى أن **منظمة الهجرة الدولية** (عام 1951) التي تقدم هي بدورها دعما للحكومات و المجتمع المدني من أجل مساعدة المهاجرين على العمل أو الاستقرار بالخارج سواء بصفة مؤقتة أو دائمة، وكذا تسهيل الهجرة القانونية أو تقليص من الهجرة الغير الشرعية، و تشجيع التعاون الدولي القائم على الممارسات السلمية و التكنولوجيات الحديثة، و في مجال حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين تعمل المنظمة على مساعدة ضحايا الاتجار في الأشخاص و تهدف إلى معالجة محنة المهاجرين الذين انقطعت بهم السبل وذلك عن طريق تعزيز السياسة المعمول بها أصلا، والى تطوير ووضع سياسات جديدة لحماية حقوق الانسان لهؤلاء الأشخاص الذين يتركون أوطانهم بحثا عن فرص عمل أحسن مع متابعة كافة الاجراءات التي تكفل حماية حقوق الانسان وحقوق المهاجرين ومنع حدوث أي استغلال للمهاجرين الذين انقطعت بهم السبل .

حيث أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان لها دور في تفعيل حقوق المهاجرين غير الشرعيين من خلال الحرص المتواصل على ادراج منظور حقوق الانسان للمهاجريين في المناقشات المتعلقة بالهجرة الجارية على الصعيد الوطني و الاقليمي و العالمي، وتشجيع المفوضية و ادماج قواعد و معايير حقوق الانسان في جميع الجوانب المتعلقة بالهجرة كما تعمل على ضمان حصول المهاجرين على حقوق الانسان دون تمييز، كما تولى اهتماما خاصا لحالة الفئات المهمشة من المهاجريين، كما يركز على مكافحة سياسة التمييز العنصري وكره الاجانب الموجهة للمهاجرين، وتقرير الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع معارضة تحريم الهجرة غير الشرعية و الدعوة الى الحصول على ضمانات في سياق احتجاز المهاجرين وحماية حقوق

الانسان في سياق الهجرة المختلطة، فكان نهج المفوضية المستمر من خلال تصريحاتها هو تقرير وحماية حقوق الانسان للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني. [28]

خاتمة:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت ظاهرة عالمية ،إذ تأتي نظرا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة وقد توسعت في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال ووسائل النقل والمراقبة غير الجادة للحدود والظروف المعيشية المزرية والصعبة ،إذ دفعت هذه الظاهرة الجديدة الأفراد وأصبحت كمنفذ للبحث عن حياة أفضل في بلدان كأجنبية مما أفرزت و شجعت على بروز تنظيمات وعصابات إجرامية مختصة تعرف بشبكات الهجرة السرية.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعتبر من أهم الظواهر التي تحتل مكانة بارزة على مستوى المجتمع سواء كان هذا على الصعيد الداخلي أو الخارجي مما تستدعي نوعا من الدراسة الشاملة .وعليه فمن خلال هذا البحث تم تسليط الضوء على أهم التعاريف الخاصة بهذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة تمس جميع المجالات منها القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية كذلك التطرق إلى ذكر أهم أنواعها وصورها سواء داخل وخارج الوطن كما تم التطرق إلى أهم الأسباب والدوافع المحفزة والمشجعة لتفشي هذه الظاهرة بالإضافة إلى انه تم التطرق إلى تبيان مدى انعكاساتها من ناحية الاقتصادية والثقافية والسياسية وكما انتهينا إلى البحث عن أهم الأساليب وطرق مكافحتها سواء على الصعيد الداخلي بإتباع إجراءات قانونية وثقافية وعلى الصعيد الدولي بموجب اتفاقيات الدولية للتعاون والإجراءات الدبلوماسية.

وعلى هذا الأساس فان هذا البحث يعتبر كمحاولة منا لمعالجة هذه الظاهرة الاجتماعية المعقدة التي أصبحت تشغل من أي وقت مضى ومن أولويات الرأي العام الاجتماعي والسياسي في العالم بآسره كما أعطت السلطات الجزائرية اهتماما بالغا للحد من هذه الظاهرة ومن هذا الاغتراب الاجتماعي الذي يعاني منه الفرد الجزائري في بيئته الأصلية هو العامل الأساسي الذي دفعه إلى اللجوء إلى هذا السلوك المتطرف.

من خلال هذا البحث لدراسة هذه الظاهرة من بعض جوانبها و التي أصبحت تنخر بالمجتمعات عن طريق تشخيص بعض الأسباب بهدف الوصول إلى بعض الحلول والاقتراحات لمكافحتها ومواجهتها من اجل الحد من انعكاساتها السلبية على الدول سواء كانت المصدرة لهذه الظاهرة أو المستقطبة لها.

وعليه نخلص بتقديم بعض الاقتراحات التي يجب العمل بها من أجل الحد من هذه الظاهرة ومن أهمها:

- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لأحكام الرقابة السيطرة على الحدود لبري والساحلية البحرية لمنع التسلل و ذلك بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية .
- تكثيف الدوريات السرية على الحدود البرية و كذا تكثيف النشاط الحري لكافة السواحل لضبط و إحباط أي محاولات للتسلل .
- تشديد الإجراءات الأمنية على المنافذ بواسطة الأجهزة الأمنية المعنية .

– التوسع من دائرة التجريم المنظومة الهجرة غيرا لشرعية مثل الأشخاص المهربين أنفسهم أو الذين يساعدونهم على العبور.

– إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة مع أهمية تبادل المعلومات الأمنية حول المنظمات الإجرامية الدولية العاملة في مجال الهجرة غير الشرعية.

– استمرار التنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى بشان تبادل المعلومات عن هذه الظاهرة للحد منها استكمالا لمنظومة عمل الأجهزة الأمنية بالدولة.

ولمواجهة الأسباب الحقيقة لهذه الظاهرة والمتمثلة في سوء الظروف المادية والاجتماعية بالدرجة الأولى وضعف الوعي المدني والأمني ،وعدم توافر فرص عمل ،مما يستوجب على عاتق الأجهزة المعنية بالدولة الاهتمام إيجاد الحلول الجدية والناجعة لهذه الظاهرة من خلال وضع سياسات تنموية اقتصادية واجتماعية تمكن من خلق فرص عمل مناسبة وبصفة دائمة وذلك للحفاظ على استقرار البلاد وخلق الثقة وغرس ثقافة المواطنة لدى شريحة الشباب خاصة.

التهميش:

[1] ساعد رشيد، واقع الهجرة الغير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،،2012، ص04.

[2] سحنون أم الخير،الهجرة غير الشرعة لدى الشباب الجزائري الأسباب والعوامل، منشور بالموقع الالكتروني:
https://www.univ-chlef.dz/eds/wp.../Article-17-N7.pdf،تاريخ التصفح: 2020/03/17، ساعة التصفح:18:41.

[3] فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة الغير الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون، تخصص علم الإجرام والعقاب،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر،باتنة ،2011، ص03.

[4] بوعافية ليندة، برباش شهيدة، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون الدولي وحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج ميرة، بجاية،2013،ص03. وللمزيد من التفاصيل راجع قانون العقوبات الجزائري.

[5] رشيد بن فريحة، جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، شهادة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2009، ص90.

[6] فتيحة كركوش، "الحرقة" أو إشكالية الإحتواء والبحث عن الهوية (دراسة تحليلية)،المؤتمر الدولي الثاني لمركز البحوث والاستشارات الإجتماعية حول موضوعات العلوم الإجتماعية والإنسانية في العالم الإسلامي، جامعة زايد، دبي، 25-27 فيفري2013، ص 122.

[7] رقية سليمان عواشرية، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الجزائر نموذجا)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد33، العدد71، 2018، الرياض، ص145.

[8] سحنون أم الخير، المرجع السابق، ص04.

[9] الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 08فيفري 2010، السعودية، ص08.

[10] بن مغنية سعادة المختارية، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة ماستر في القانون، جامعة الطاهر مولاي، الجزائر، 2014، ص44.

[11] الأخضر عمر الدهيمي، المرجع السابق، ص10.

[12] فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2010، ص84-85.

[13] رقية سليمان عواشرية، المرجع السابق، ص150.

[14] 15 مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر، شوهدت على الموقع:echorouk online.com، تاريخ التصفح:2020/03/17، ساعة التصفح: 17:43.

[15] رقية سليمان عواشرية، المرجع السابق، ص151.

[16] بوعافية ليندة وبرباش شهيدة، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، مذكرة ماستر، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية-، الجزائر، 2012، ص09.

[17] رقية سليمان عواشرية، المرجع السابق، ص153.

[18] أسامة بدير،الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية والإنسانية، شوهدت على الموقع:
http://www.universalis.fr/encyclopedie/sociologie-les-، تاريخ التصفح:2020/03/16، ساعة التصفح:18:30.

[19] رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية(الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة"دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"01 جانفي 2007- 31 ديسمبر2007، شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص67.

[20] فايزة بركان ، المرجع السابق، ص 74.

[21]- المادة 175 مكرر1 وما يليها، وكذا المواد 303 مكرر 30 المتعلقة بتهريب المهاجرين من قانون 09-01 المتعلق بقانون العقوبات الجزائري، الصادر يوم 2009/02/25،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد15،الصادرة بتاريخ 2009/06/08،ص.ص7-8.

[22] مولود بالعربي، 1500 جزائري حاولوا الهجرة الغير الشرعية سنة 2015 .http//www réflexion dz.net.a.37688.html، تاريخ التصفح: 2020/03/18، ساعة التصفح: 20:20.

[23] فايزة لعموري، أكثر من 180 الف جزائري هاجروا إلى اروبا 2016/g /fille/// http//www elmassae. ، تاريخ التصفح:2020/03/19، ساعة التصفح:10:45.

[24] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، اعتمد بقرار الجمعية العامة (الدورة الخامسة و العشرون)، بتاريخ 15 نوفمبر 2000.

[25] ليندة بوعافية، شهيدة، برياش ، الهجرة غير الشرعية وكافحتها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، 2013، ص 59،60.

[26] بركات فايز، أليات التصدي للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012، ص 101.

[27] فضيلة قوسم، الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في الدول المستقبلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة بجاية ،2018، ص 77،78.

[28] ربيحة موساوي، شانز خلاوي، الحدود الفاصلة بين الحق في اللجوء و الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير ،جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018، ص 87،88.

قائمة المراجع:

القوانين

1-بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية، اعتمد بقرار الجمعية العامة (الدورة الخامسة و العشرون)، بتاريخ 15 نوفمبر .2000

2-قانون رقم 09-01،المتضمن قانون العقوبات،الصادر يوم 2009/02/25،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد15،الصادرة بتاريخ 2009/06/08.

المقالات:

1- رقية سليمان عواشرية، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية (الجزائر نموذجا)، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد33، العدد71، الرياض، 2018.

الرسائل والمذكرات:

1-رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية(الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة"دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي"01 جانفي 2007- 31 ديسمبر2007، شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.

2-رشيد بن فريحة، جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، شهادة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2009.

3-فايزة بركان،آليات التصدي للهجرة الغير الشرعية،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون،تخصص علم الإجرام والعقاب،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر،باتنة ،2011.

4-ساعد رشيد،واقع الهجرة الغير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2012.

3-بوعافية ليندة،برباش شهيدة،الهجرة غير الشرعية ومكافحتها،مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون الدولي وحقوق الإنسان،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج ميرة،بجاية.

4-ليندة بوعافية، شهيدة، برياش ، الهجرة غير الشرعية وكافحتها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، 2013

5- بن مغنية سعادة المختارية، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة الطاهر مولاي، الجزائر، 2014.

6-ربيحة موساوي، شانز خلاوي، الحدود الفاصلة بين الحق في اللجوء و الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير ،جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، .2018

7-فضيلة قوسم، الوضع القانوني للمهاجرين غير الشرعيين في الدول المستقبلة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة بجاية ،2018.

الملتقيات:

1-الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 08فيفري 2010

2- فتيحة كركوش، "الحرقة" أو إشكالية الاحتواء والبحث عن الهوية (دراسة تحليلية)،المؤتمر الدولي الثاني لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية حول موضوعات العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم الإسلامي، جامعة زايد، دبي، 25-27 فيفري2013.

المواقع إلكترونية:

1-سحنون أم الخير،الهجرة غير الشرعة لدى الشباب الجزائري الأسباب والعوامل، منشور بالموقع الالكتروني : https://www.univ-chlef.dz/eds/wp.../Article-17-N7.pdf،تاريخ زيارة الموقع. 2019/08/14،على الساعة:18:00.

2-أسامة بدير،الهجرة غير الشرعية بين الأبعاد القانونية و الإنسانية ،شوهد على الموقع:
http://www.universalis.fr/encyclopedie/sociologie-les..

3-15 مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر، شوهدت على الموقع:echorouk online.com.

4- مولود بالعربي، 1500 جزائري حاولوا الهجرة الغير الشرعية سنة 2015 http//www réflexion .dz.net.a.37688.html.

5- فايزة لعموري، أكثر من 180 الف جزائري هاجروا إلى اروبا 2016/g ///fille/. http//www elmassae .